

مقابلة أجرتها قناة العربية مع المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى اليمن
في 22 فبراير/شباط 2019

طلال الحاج: السيد غريفيث، مبعوث الأمين العام الخاص إلى اليمن، أهلاً وسهلا بك ونحن سعداء جدا بوجودكم مرة أخرى بيننا في قناة العربية.

مارتن غريفيث: شكراً جزيلاً لدعوي وأنا سعيد جداً أن أكون معكم مرة أخرى.

طلال الحاج: لقد دعوتم الأطراف يوم الثلاثاء إلى تنفيذ اتفاق المرحلة الأولى من خطة إعادة الانتشار في الحديدية على الفور، ولقد قمنا بنقل خبر على قناة العربية بشأن الرسالة التي أرسلتموها بتاريخ 18 فبراير إلى الحكومة اليمنية شاكرين التزامهم المستمر بتنفيذ الاتفاقيات خاصة فيما يتعلق باتفاقية الحديدية وبخصوص الوعود التي ذكرتموها حول استمرار جهودكم بدعم من بعثة الدعم ومن الأمم المتحدة وجميع الأطراف لضمان تنفيذ اتفاق الحديدية. هل يمكنك أن تشرح لمشاهدينا، سيدي، بكلماتك الخاصة ما هي المرحلة الأولى وما هي المرحلة الثانية؟

مارتن غريفيث: أعتقد أن ما تم الاتفاق عليه، وهو الاتفاق الذي نرحب به بشدة، أن المرحلة الأولى من إعادة الانتشار كما تم الاتفاق عليها في السويد في 13 ديسمبر من العام الماضي تتضمن بشكل أساسي الخطوة الأولى وهي إعادة انتشار قوات أنصار الله من الموانئ الشمالية وهي موانئ رأس عيسى والصليف، والمرحلة الثانية تتضمن إعادة الانتشار من ميناء الحديدية نفسه من قبل أنصار الله، ومن ثم بعض عمليات إعادة الانتشار إلى الشمال والجنوب من الطرفين، من أجل تسهيل الوصول إلى مطاحن البحر الأحمر. كما تعلمون، كنا حريصين جداً على الوصول إلى مطاحن البحر الأحمر التي تحتوي على 51,000 طن من القمح، تكفي لإطعام 3.7 مليون يمني لمدة شهر كامل. لذلك، من المهم جداً الوصول إلى المطاحن. لذا، إذا تمكننا من إنجاز المرحلة الأولى، كما آمل أن نتمكن، فسيكون هذا يوماً عظيماً.

طلال الحاج: بالرغم من دعواتك في مجلس الأمن للتنفيذ الفوري للمرحلة الأولى، لم نر أي إعادة انتشار ملموسة من قبل الحوثيين في موانئ الصليف رأس عيسى حتى مساء الخميس. لقد دعوت إلى الانسحاب الفوري، وحتى الآن، لم نر أي شيء. ماذا يمكنك أن تخبرنا عن أي انسحاب قادم؟

مارتن غريفيث: حسناً، مازلنا نتطلع إلى تنفيذ عمليات إعادة الانتشار هذه. لا ينصاع الناس دائمًا لما أخبرهم به كما رأيت على الأرجح. لكن الاتفاقيات تم التوصل إليها في تلك اللجنة التي اجتمعت يوم السبت والأحد الماضي في الحديدية، تحية كبيرة لوفد الحكومة اليمنية الذي فعل الكثير، كما تعلمون، للذهاب إلى ذلك الاجتماع في الحديدية. لقد جلس هذان الطرفان لمدة يومين مع الجنرال مايك لوليسغارد واتفقوا على إعادة الانتشار هذه. لكن كما تقول، لا نزال نبحث عن بدء هذه العملية. لدى كل الثقة بأن إعادة الانتشار ستبدأ قريباً جداً. هناك الكثير من النقاش حول التأكيد من أن أي عمليات إعادة للانتشار تتم مراقبتها بشكل صحيح حتى يمكن التتحقق منها وتقديرها دولياً، ونريد أن يتم تطبيق ذلك بطريقة سليمة، ونريد أن نرى ذلك يتم. ما زلت واثقاً جداً، بل متفائلاً، في هذا الظرف بالذات، أننا سنرى تنفيذ عمليات إعادة الانتشار هذه. وستكون هذه المرة الأولى منذ سنوات من الصراع أن نرى إعادة انتشار للقوات من الطرفين بناء على اتفاق طوعي بين الجانبيين. كما قلت أنت، لقد قلت هذا لمجلس الأمن في أكثر من مناسبة، ان الحديدية هي مركز الثقل لهذه

الحرب، وأيضاً المركز الحيوى للمساعدات الإنسانية لكل اليمنيين. لذا، سيكون يوماً جيداً جدأً عندما يحدث هذا وأنا آمل وأعتقد أن هذا سيحدث خلال اليوم أو اليومين التاليين.

طلال الحاج: لابد أنك على علم ودرأية، سيد مارتن، أن المجتمع الدولي لديه شكوك بشأن التنفيذ. لقد رأينا ما حدث في شهر ديسمبر في ستوكهولم، المصادقة ورأينا الإطار الزمني حيث كانت مسألة أسبوعين أو ثلاثة أسابيع لتنفيذ اتفاقية الحديدة. لم يحدث شيء على الأرض. وقد سمعت كارين بيرس، السفيرة كارين بيرس التي تحمل مفاتيح ملف اليمن في مجلس الأمن، حيث كانت تتحدثلينا حول إنهم رحبوا بالاتفاق حول المرحلة الأولى والمرحلة الثانية من إعادة الانتشار، لكن يجب أن يترجم ذلك إلى وقائع على الأرض. لا يكفي أن تكون هناك اتفاقيات، بل يجب أن تترجم هذه الاتفاقيات إلى حقائق على الأرض. لذا، أنا متأكد من أنك تقدر تشكك المجتمع الدولي حتى يروا التحرك والتنفيذ. هل يمكن أن تخبرنا أكثر، سيدى، عن التفاصيل بشأن قوات الأمن التي ستتولى إدارة مدينة الحديدة والموانئ بعد تنفيذ الانسحابات المتبدلة من الجانبين؟

مارتن غريفيث: ينبغي أن أقول أولاً أننا كلنا في انتظار كلا الطرفين لترجمة هذه الوعود إلى حقائق على الأرض، وأنا الشخص الذي يتتحدث إليهم بالإضافة إلى الجنرال مايكل لويسغارد، لذا يمكنني أن أخبرك من محادثاتي معهم، حيث التقى الرئيس هادي 3 مرات مؤخراً، كما زرت صنعاء فعلياً كل أسبوع في الفترة الماضية خلال هذه المفاوضات. ويمكنني أن أخبرك أن قادة هذه الاطراف متزمنون للغاية بتحقيق ذلك، لكن الأمر ليس بسيطاً. الأمر يحتاج إلى تخطيط تفصيلي للعمليات وهو بالضبط ما يجري في تلك اللجنة التي يرأسها الجنرال مايكل. نحتاج إلى أن نفصل بالضبط من سيتحرك وبمحاذة أي خط، وكيف ستتم مراقبته وفي أي يوم، وهذه هي ترجمة لثلاث جمل من اتفاق السويد. لذلك لا أعتقد أنه أمر مفاجئ أن يحتاج ذلك وقت أطول من الإطار الزمني الذي أتفق عليه في السويد. إلا أنني أثق في الإرادة السياسية، التي يبديها الطرفان مراراً وتكراراً، وأعتقد أنها هي العامل الحاسم الذي سيحول هذه التعهدات إلى حقائق على الأرض. الشعب اليمني يريد رؤية تلك الحقائق على الأرض وكذلك نحن جميعاً.

فيما يتعلق بمسألة قوات الأمن المحلية التي ذكرتها، لن أخوض في التفاصيل، ولكن يمكنني أن أقول أن هذا الموضوع قد عاد الآن لي وإلى مكتبي لحل هذه المشكلة بما يرضي الطرفين، بحيث يصبح واضحاً ما سيكون عليه وضع تلك القوات، وكيف سيتم إدارتها بما يتسمق مع ما تم الاتفاق عليه في السويد. لقد عادت تلك المسألة لي لحلها، وهي مسألة ملحة، ونحن حريصون على حلها بمعنى التفاهم المتبدل وتوحيد الرؤية حول ما تم الاتفاق عليه في السويد، ومن ثم تفيذه. وأريد لذلك التفاهم أن يحدث قبل أن ننتقل إلى تنفيذ المرحلة الثانية. المرحلة الثانية من تنفيذ اتفاقية الحديدة في الواقع هي أكثر أهمية من المرحلة الأولى، لأنها تؤدي في الأساس إلى إنهاء المظاهر المسلحة، وإعادة مدينة الحديدة إلى الحياة المدنية السلمية التي كانت تتمتع بها منذ زمن بعيد. وسيكون هذا يوماً مهماً في تاريخ اليمن.

طلال الحاج: لقد ذكرت الترتيبات الأمنية لأنني أسمع من كبار المسؤولين داخل التحالف وداخل الحكومة اليمنية انهم قلقين من الانسحابات الحوثية وما إذا كانت انسحابات حقيقة، بحيث لا يكون أعضاء من الحوثيين متذمرين في زي الأمن المحلي، وانهم يريدون التحقق من ذلك قبل إعلان الانسحاب الحقيقي، كما يقولون، ولذلك سألت عن هذه النقطة.

لكن فيما يتعلق بمدينة الحديدة التي يقطنها حوالي 600 ألف شخص نصفهم من الأطفال، هل أنت قلق إذا ما لم تتم إعادة انتشار القوات وفقاً للخطة الموضوع، لأنه سيكون هؤلاء الناس في خطر أكبر مما هي عليه الآن؟

مارتن غريفيث: إن الاتفاقية تنص على إنهاء المظاهر المسلحة في المدينة وكذلك في الموانئ بالحديدة، وتهدف إلى السماح لهؤلاء الأطفال وهؤلاء النساء وهؤلاء الآباء بالعودة إلى الحياة الطبيعية في الحديدة. إن الحياة في مدينة الحديدة، حيث كنت هناك أكثر من مرة في الآونة الأخيرة، ليست سهلة أبداً. نحن بحاجة إلى إعادتها إلى نوع الحياة اليومية التي يريدوها اليمنيون في جميع أنحاء بلادهم. ان فكرة هذه الاتفاقية هي في إطارها، لأول مرة، أن مثل هذا الأمر يمكن أن يتحقق على أساس الاتفاق الذي تم بين الأطراف. والأمر اللافت في الحديدة الآن، إننا نشهد عودة الناس إلى المدينة. أعتقد أن حوالي 150,000 شخص كانوا قد غادروا المدينة في الأسبوع الأخير بسبب المعركة، بعض هؤلاء عاد، وبعض المحلات فتحت أبوابها مجدداً، وبعض المطاعم تعاود نشاطها أيضاً. ترى العلامات الصغيرة لعودة الحياة، بصرامة، هي نتيجة جهد الأطراف فيما التزمو به في السويد، وما سيقدمونه في الأيام والأسابيع المقبلة.

طلال الحاج: متى تتوقع أن تبدأ المفاوضات بين الطرفين حول المرحلة الثانية من أجل إنهاء المظاهر المسلحة في الحديدة، كما قلت، وفتح الممر الإنساني إلى المطاحن على البحر الأحمر؟

مارتن غريفيث: كما ناقشت أنا وأنت من قبل وكما يمكنك أن تخيل أن هذا هو جل اهتمامي الأساسي واهتمام زملائي، لأن الحديدة لم يقصد بها أبداً أن تكون حللاً للصراع في اليمن كما تعلم. إنها ترتيب مؤقت. للتأكد فقط أن هذا الميناء يوصل الغذاء إلى 12 مليون شخص في اليمن وهم يعتمدون عليه يومياً وأن هذه المدينة تعود إلى الحياة الطبيعية. لكنه ليس حللاً للنزاع. إنه إنجاز تقدمه الأطراف لشعب اليمن على طريق الحل السياسي. لذلك، نحن بحاجة إلى العودة إلى المشاورات، في رأيي، حالما نرى تقدماً ملمساً في الحديدة. لا نريد أن نذهب إلى الجولة المقبلة من المشاورات، لا أنا ولا الرئيس هادي كذلك وأنا متأكد أيضاً أن قيادة أنصار الله لديها نفس التقييم، لا أحد يريد الذهاب إلى الجولة التالية للحديث عن الحديدة. نريد أن نذهب إلى الجولة التالية حالما تكون الحديدة على الطريق الذي وعدنا به الشعب اليمني. وسنذهب إلى الجولة القادمة للحديث عن القضايا التي تحتاج إلى معالجتها لحل الصراع بشكل دائم.

طلال الحاج: هل تتوقع إجراء هذه المحادثات المباشرة حول مستقبل اليمن وإيجاد حل سياسي وسلمي للأزمة بأكملها حتى يتمكن الشعب اليمني من البدء في العيش مرة أخرى، هل يمكننا أن نتصور إجراء هذه المحادثات هذا الصيف؟

مارتن غريفيث: نعم، أنا متأكد من ذلك. إنني دائماً حذر، وأظن أنك تعرف بذلك، أنني أحياناً أندفع في الحديث. ولذلك أنا حذر من أن أتحدث علانية عن توقيت المشاورات، ولكن أملني وخطتي وتطليعي نيابة عن مجلس الأمن وكبار المسؤولين والسيد غوتيريش، هو أننا سنتمكن من عقد تلك المشاورات في المستقبل القريب. حينما نرى تقدماً ملمساً في الحديدة، سيدلل ذلك على أن المشاورات تؤدي إلى تحرك على الأرض. يمكن اعتبار ذلك بمثابة اختبار سجنه الطفان. عقب ذلك أعتقد أننا يجب أن لا نتردد في الانتقال سريعاً للجولة المقبلة للمشاورات، والتي ينبغي أن تتعقد في أسرع وقت ممكن من الناحية العملية.

طلال الحاج: دعنا نتحدث عن الاختبار الثاني لتدابير بناء الثقة وهو اتفاق إطلاق سراح الأسرى، وهو الاتفاق الذي تم توقيعه حتى قبل توجه الأطراف إلى ستوكهولم في ديسمبر، بشأن إطلاق سراح الأسرى والمحتجزين والمخطفين. هل رأينا أي ثمار لهذا الاتفاق؟ وبما أن الحكومة أعلنت استعدادها لتطبيق مبدأ "الكل مقابل الكل"، لماذا التأخير؟

مارتن غريفيث: أنا مسؤول جداً لأنك طرحت هذا السؤال. هذا الموضوع قريب جداً إلى القلب، كان هذا ما قاله لي الرئيس هادي عندما التقى به لأول مرة في شهر مارس قبل حوالي عام من الآن. حيث كان أول شيء قاله لي هو أننا ينبغي أن نعمل على إطلاق سراح جميع الأسرى من كلا الجانبيين. وكان هذا نفس الانطباع عندما التقى بعد بضعة أسابيع للمرة الأولى مع السيد عبد الملك الحوثي. إذاً، فإننا جميعاً متفقون على أن ينبغي إطلاق سراح جميع الأسرى بمقتضى مبدأ "الكل مقابل الكل". ولكن دعني أكون واضحاً، إن إطلاق سراح جميع الأسرى، وهذا هو طموحنا، لا يعني أنه يمكن إطلاق سراحهم جميعاً اليوم. بل يعني أننا يجب أن نعمل على إخراجهم جميعاً على مراحل. إن رأيي، كما قلت، لمجلس الأمن في ذلك اليوم، هو أن لدينا اقتراحاً على الطاولة يجري مناقشته بين الأطراف بما يحقق إطلاق سراح عدد كبير من الأسرى. إلا أنه يجب أن يطمأن الطرفان إلى أن هذه الخطوة هي خطوة على طريق العملية الأوسع لإطلاق سراح جميع الأسرى. نحن بحاجة إلى طمأنتهم فيما يتعلق بهذا الأمر، وب مجرد أن نطمئنهم، أعتقد أننا نستطيع أن نحقق إطلاق سراح هؤلاء الأسرى الذين تم التحقيق من وجودهم في السجون ومن سلامتهم. كما تعلمون، نعمل على ذلك بمساعدة اللجنة الدولية للصليب الأحمر. قبل أسبوعين هنا في عمان، كان لي شرف الجلوس مع رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر، بيتر مورير، وكان يخبرني عن مدى التزام منظمته بالعمل بشكل وثيق مع منظمنا -مع الأمم المتحدة- على هذه القضية، حيث إنها قضية بالغة الأهمية. أرغب في أن أرى هذا اليوم قريباً جداً، يوم أن يتم إطلاق السراح الفعلي للدفعة الأولى من الأسرى.

طلال الحاج: سيد غريفيث، هل يمكنك أن تؤكد لنا وللمشاهدين أن السجناء من غير اليمنيين، الذين ينتهيون إلى دول صديقة لحكومة اليمن أو من دول التحالف، سيحصلون على معاملة عادلة أيضاً ولن يستخدمهم الحوثيون ويساوم عليهم في هذا الإطار لتبادل السجناء؟

مارتن غريفيث: أستطيع أن أؤكد لكم نعم، ويمكنني أن أشير على سبيل المثال إلى حقيقة أن أحد السعوديين، وهو أسير سعودي كان مريض للغاية، وقد أطلق سراحه دون قيد أو شرط من جانب أنصار الله قبل بضعة أسابيع. ولأننا تأثروا للغاية بهذه المبادرة، وكان الوضع كذلك في الرياض أيضاً لأسباب مفهومة. هناك حالات تستوجب إطلاق السراح غير المشروط، والسماح للناس بالعودة إلى ديارهم. في هذه الحالة تحديداً كان هذا الرجل مريضاً جداً. هناك حالات يجب أن تكون فيها إطلاق سراح غير مشروط، يجب أن يتم فقط السماح للناس بالعودة إلى ديارهم. في هذه الحالة كان هذا الرجل مريضاً جداً.

هل تعرف ماذا حدث بعد ذلك؟ كان هناك رد فعل مماثل في الكرم، وهو عمل نبيل، أعتقد أنني وصفته بذلك في ذلك الوقت، حيث تم إطلاق سراح 7 أسرى من الحوثيين، وقادت اللجنة الدولية للصليب الأحمر بنقل الأسرى المفرج عنهم من الطرفين في اليوم الأول أو بعد يومين من اتخاذ القرار. إذاً، ليس هناك أي مساومة أو شروط حسب الجنسية. بالمناسبة، عقدنا اجتماعين طويلين للغاية في عمان في الأردن، وذلك بفضل موافقة حكومة الأردن للسماح لنا بالاجتماع هنا، حيث قمنا بمراجعة هذه القوائم المفصلة من السجناء: هل هم على

قيد الحياة؟ أين هم؟ هل يمكن أن يطلق سراحهم؟ في مقابل من؟ كيف يمكننا أن نتفق على عدد الأسرى حتى نتمكن من القيام بعملية إطلاق سراح كبيرة وعادلة للطرفين؟ هذه ليست مسألة صغيرة، انه نقاش مفصل. لدينا اللجنة الدولية للصليب الأحمر حاضرة تقدم لنا كل النصائح والدعم الذي تحتاجه، ولدينا تعاون جيد جداً ليس فقط مع الطرفين ولكن أيضاً مع التحالف. لذا، لا يوجد لدى شكاوى حول جهود جميع الأطراف. آمل فقط أن نتمكن من رؤية ذلك اليوم السحري قريباً عندما يكون هناك الجسر الجوي لتنفيذ إطلاق سراح الأسرى، ونقل المفرج عنهم من جهة إلى أخرى.

طلال الحاج: بالتأكيد، إنها ليست مسألة صغيرة وهي قضية إنسانية خطيرة للغاية تؤثر على حياة الآلاف والآلاف من العائلات من كلا الجانبين. أود أن أنتقل إلى تفاهمات تعز وهي جزء آخر من تدابير بناء الثقة.

مارتن غريفيث: تماماً

طلال الحاج: أين نحن من تفاهمات تعز؟ هل تم انجاز شيء؟ ما هي الخطوات الصغيرة التي تفكر بها لفتح ممر إنساني للشعب في تعز وإيقاف القصف وإيقاف أعمال القنص؟

مارتن غريفيث: نعم، تعز مهمة جداً. تعز ناقشنا ذلك، ذات مرة أنا وأنت من قبل. واتفقنا على أنها مهمة، لأن تعز مهمة جداً في تاريخ اليمن وهي مركز سكاني رئيسي كما نعرف، وقد ظلت عالقة في خضم هذه المعركة لسنوات، وكان التركيز الخاص كما قلت للتو، في اتفاق على تعز هو السماح بالمرور الحر للناس والانتقال من المنزل إلى العمل والعودة، أو المرور بهذا الطريق الذي يربط صنعاء وعدن. ثانياً، الامر المتعلقة بالسلع التجارية والإنسانية التي تتعرض لها أو تعيقها خطوط المعركة نفسها. لذلك نريد أن نفعل شيئاً في تعز، مع الوقت، نريد أن نبدأ بشيء صغير وأن نبني عليه. نريد أولاً فتح بعض الممرات الموجودة التي تم تحديدها للسماح للناس بعبور تلك الخطوط. أعتقد أن هناك ثلاثة من تلك الطرق في منطقة تعز المركزية التي يمكن فتحها بمرور الوقت. ونريد ثانياً وقف الحرب. دعونا نحصل على هدنة محلية. دعونا نرى ما يمكننا القيام به بمساعدة الأمم المتحدة ومجلسأمنها لوقف ذلك القنص وإيقاف إطلاق النار وتحقيق قدر معين من السلام بينما نركز مرة أخرى في نهاية المطاف على الحل الشامل للصراع.

ما قمنا به منذ مشاورات السويد، هو أننا عقدنا عدة لقاءات مع ممثلين من الجانبين بشكل منفصل، على المستوى الثنائي، حيث قام الجانبان، الحكومة اليمنية وسلطات صنعاء بتعيين ممثلين لهما في هذه اللجنة في تعز والتي ستلتقي في نهاية المطاف، آمل ذلك، عندما نتمكن من الاتفاق على مكان آمن لذلك. لقد حصلنا على مستويات غير عادية من المساعدة والالتزام من جانب القيادتين، وأنا أعلم أنه حتى في الأيام القادمة، يوم السبت القادم، سنعقد اجتماعاً مهمًا للغاية في عدن مع ممثل الحكومة اليمنية في هذه اللجنة. إذن نحن نحقق تقدماً بطيئاً ونحن بحاجة إلى إيجاد مكان آمن للجانبين للالتقاء ونحن بحاجة إلى تعديل طموحاتنا إلى شيء صغير يمكن القيام به بسرعة. وأخيراً أعتقد أن الجانب الغير عادي والمهم في العمل حول تعز هو مشاركة المجتمع المدني والمجموعات النسائية. كما تعلمون، أن المجموعات النسائية المحلية كان لها دور فعال في قيادة وترتيب وقف إطلاق النار على المستوى المحلي خلال هذه السنوات التي عانت فيها المدينة والمحافظة. لقد كان المجتمع المدني والمجموعات النسائية في الصدارة وفي المقدمة في محاولة لفعل ما ترغب الآن في لدعنه والبناء عليه. لذلك سيكون هناك دور كبير في أي برنامج عمل حول تعز للمجتمع المدني

في مراقبة وقف إطلاق النار وفي التوصل لاتفاقات وفي تحديد أولويات البرنامج الإنسانية، وفي فتح تلك المدينة حتى تتمكن من لعب دورها الطبيعي في اليمن والذي يربط شمال البلاد بجنوبها.

طلال الحاج: أين نحن من نزع الألغام أو التعاون بين الأطراف في نزع الألغام الأرضية؟

مارتن غريفيث: فيما يتعلق بعملية نزع الألغام التي تشكل جزءاً أساسياً من عمليات إعادة الانتشار هذه، يتحمل كل طرف المسؤولية بشكل أساسي عن إزالة الألغام من مناطقهم، لأنهم ويعرفون أين توجد الألغام ويمكنهم جمعها، وهذا أكثر أماناً بهذه الطريقة. بالإضافة إلى ذلك، لدى الأمم المتحدة فريقان تحت إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، جاهزان لإزالة الألغام في المناطق التي تتطلب إعادة الانتشار الفوري. إنها مسألة هامة لأننا عندما نكون غير قادرين على إنهاء المظاهر المسلحة من المدينة، لن بتكن الناس من العودة حتى تصبح آمنة وهذا يعني إزالة الألغام، والتخلص من القطع المتفجرة وما إلى ذلك. هناك الكثير من العمل الذي يجب القيام به، وحتى الآن تم إزالة الألغام بشكل رئيسي من قبل كل طرف كما هو متفق عليه في تلك اللجنة.

طلال الحاج: تحدثت السفيرة البريطانية كارين بيرس عن إمكانية صدور قرار جديد لمجلس الأمن بالتشاور معكم. هل ترى الحاجة إلى قرار جديد يعكس الحقائق على الأرض؟

مارتن غريفيث: بالواقع لا أعتقد أننا بحاجة إلى ذلك، بمعنى عن وجهة نظر كارين بيرس، التي تعرف هذه الأمور أفضل بكثير مما أفعل. لكن من موعي هنا، أعتقد أننا حصلنا على ما نحتاجه من القرارات لجعل الحديدة واتفاقات السويد تحصل. أعتقد أن لدينا ما يكفي من الوضوح حول ذلك، ولدينا، كما كنت أقول في وقت سابق، الإرادة السياسية، التي تمثل العنصر الأساسي لتحويل التعهدات إلى أفعال. ولدينا شيء أعرفه أنا وأنت وناقشناه من قبل، شيء يجعل اليمن غنياً، وهو الوحدة الدبلوماسية في ذلك المجلس والاجتماع الدبلوماسي في هذه المنطقة أيضاً بشأن ضرورة حل هذا الصراع بسرعة. وهناك العديد من الأسباب الوجيهة لذلك. أحدها بطبيعة الحال هو خطر المجاعة، ونحن بصدق مؤتمر المانحين الذي يفتحه الأمين العام للأمم المتحدة في جنيف في 26 فبراير، الأسبوع القادم، والذي سيسعى إلى جمع أربعة مليارات دولار من أجل برنامج المساعدات الإنسانية لهذا العام. إنه مبلغ ضخم وهو برنامج ضخم كما تعلم. هذه هي الخلفية التي تتحتم علينا المضي قدماً بأسرع ما يمكن، وأعتقد أن ذلك أيضاً يدفع نحو الوحدة الدبلوماسية التي تدعم الحل السياسي لهذا الصراع.

طلال الحاج: لقد اشتكت الحكومة اليمنية بالإضافة إلى الحكومات ضمن التحالف من أنك لا تسمى الأشياء بأسمائها، بمعنى أنها تعبر عن قلقها عندما لا يقوم أحد الأطراف بالتنفيذ لكن تخرج انت وتقول "الأطراف" لم تفعل هذا أو ذاك. لقد أثاروا هذه النقطة مع الأمين العام كذلك. هل هي شکوى عادلة؟

مارتن غريفيث: شكراً على سؤالك. أسمحوا لي أن أقول إنه بالنسبة لأولئك الذين يتوقعون مني أن أصدر أحكاماً وأن أوجه اللوم، سيخيب ظنهم. سأظل كما أنا، وسأواصل فعل ما أراه صائباً. وأنا لم أSEND اللوم إلى أي من الجانبين إلا بشكل خاص مع الأطراف حيث أكون صريح جداً معهم دون التصريح بذلك علينا. لكن حكمي يستند على هذا الأمر: قد يكون هناك بعض الارتياح في بعض الأوساط وهذا ينطبق على الجميع من كل الأطياف السياسية، لقاء اللوم على جانب أو آخر. ولكن هل يخدم ذلك هدف المضي نحو حل النزاع؟ لا أعتقد ذلك. قد أكون مخطئاً، وقد يكون إطلاق الأحكام أمر جيد في بعض الحالات. لكنني سأستمر فيما أعتقد

أنه الشيء الصحيح وما أعتقد أن الكثير من الناس سيوافقون عليه، وهو الاستمرار في العمل للتوصيل لاتفاقات. ربما يأتي الوقت لإلقاء اللوم لاحقا. سيكون هناك العديد من الاستفسارات حول من فعل ماذا لمن. هذا ليس عملي. عملي هو الوصول لحل لهذا الصراع في أقرب وقت ممكن.

طلال الحاج: السيد مارتن غريفيث، المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، نشكركم على هذه المقابلة. نتمنى لكم كل التوفيق في مساعيكم لإحلال السلام في اليمن ولشعب اليمن.

مارتن غريفيث: شكرا لك يا طلال. شكرا لك على هذه المقابلة. أنا دائمًا أقدر ذلك وأنا ممتن جدًا، شكراً جزيلاً.